A/65/35

الأمم المتحدة

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الخامسة والستون
الملحق رقم ٣٥

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الخامسة والستون
الملحق رقم ٣٥

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٠

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2086

[٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠]

المحتويات

الفصل		الصفحة
	كتاب الإحالة	iv
الأول	مقدمة	١
الثاني	ولاية اللجنة	٥
الثالث	تنظيم الأعمال	٦
	ألف - العضوية وأعضاء المكتب	٦
	باء - المشاركة في أعمال اللجنة	٦
الرابع	استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين	٧
الخامس	الإجراءات التي اتخذها اللجنة	١٨
	ألف - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦/٦٤	١٨
	١ - الإجراءات المتخذة في الجمعية العامة ومجلس الأمن	١٨
	٢ - الإجراءات التي اتخذها مكتب اللجنة	١٨
	باء - الإجراءات التي اتخذها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ١٦/٦٤ و ١٧/٦٤	١٩
	١ - اجتماعات اللجنة في المقر	١٩
	٢ - برنامج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية	١٩
	٣ - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية	٢١
	٤ - التعاون مع المجتمع المدني	٢١
	٥ - البحوث والرصد والمنشورات	٢٢
	٦ - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين	٢٣
	٧ - برنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية	٢٣
	٨ - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني	٢٣
السادس	الإجراءات التي اتخذها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨/٦٤	٢٤
السابع	استنتاجات اللجنة وتوصياتها	٢٦

كتاب الإحالة

[٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠]

السيد الأمين العام

يشرفني أن أرفق طيه تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بغرض تقديمه إلى الجمعية العامة عملا بالفقرة ٢ من قرارها ١٦/٦٤ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

ويغطي التقرير الفترة من ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

وتفضلوا، سيادتكم، بقبول أسمى آيات التقدير.

(توقيع) بول **بادجي**
رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

سعادة السيد بان كي – مون
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

الفصل الأول
مقدمة

١ - أنشأت الجمعية العامة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بموجب قرارها ٣٣٧٦ (د-٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، وأناطت بها مهمة التوصية ببرنامج يرمي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف التي اعترفت بها الجمعية العامة في قرارها ٣٢٣٦ (د-٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤.

٢ - وأيدت الجمعية العامة التوصيات التي قدمتها إليها اللجنة في تقريرها الأول[(١)]، كأساس لحل قضية فلسطين. وواصلت اللجنة، في تقاريرها اللاحقة[(٢)]، التأكيد على أن أي حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين، التي تمثل جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي، يجب أن يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وإلى المبادئ الأساسية التالية: انسحاب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى؛ واحترام حق جميع الدول في المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومُعترف بها دوليا؛ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وممارسته لهذه الحقوق. وقد تعذر تنفيذ توصيات اللجنة التي وردت في تقريرها الأول، وتقوم الجمعية العامة سنويا بتجديد ولاية اللجنة وتطلب إليها تكثيف جهودها الرامية إلى تحقيق أهدافها.

٣ - وقد دأبت اللجنة على دعم التوصل إلى حل سلمي لقضية فلسطين. ورحبت بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١ الذي أطلق عملية السلام في الشرق الأوسط استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ورحبت اللجنة أيضا بإعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت (A/48/486-S/26560، المرفق) واتفاقات التنفيذ اللاحقة. وأعربت اللجنة عن تأييدها القوي لهدف وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرارا مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣). ورحبت اللجنة بخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وأعربت عن تأييدها لها وطالبت الطرفين بتنفيذها. وتواصل اللجنة عملها، وفقا لولايتها، من أجل تهيئة الظروف

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/31/35).

(٢) تقدم اللجنة تقارير سنوية إلى الجمعية العامة منذ الدورة الحادية والثلاثين؛ وقد صدرت جميع تلك التقارير باعتبارها الملحق رقم ٣٥ لوثائق دورات الجمعية.

الملائمة للاضطلاع بالمفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى تسوية دائمة تمكن الشعب الفلسطيني من إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، واختتامها بنجاح. كما تعزز اللجنة تقديم الدعم والمساعدة من قِبَل المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني.

٤ - واتسمت الفترة المشمولة بهذا التقرير ببذل الجهود لاستئناف المفاوضات بين الطرفين بشأن جميع المسائل المتعلقة بالوضع الدائم، وبعدم استقرار الحالة الميدانية في جميع أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، واستمرار الشقاق بين القيادة السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن دواعي القلق البالغ الحالة الإنسانية في قطاع غزة التي تتفاقم بسبب استمرار إسرائيل في فرض حصار قاس على القطاع، معرقلة بذلك تحركات الأفراد والبضائع، بما في ذلك وصول الإمدادات الإنسانية واستيراد المواد الضرورية لإعادة إعمار غزة وإعادة تأهيلها، وما إلى ذلك من الإمدادات الأخرى.

٥ - وأدى عمل المجموعة الرباعية وفرادى أعضائها، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، مع القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية والجهات المعنية الأخرى في المنطقة، إلى استئناف المحادثات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وقد سبق ذلك عدة جولات من المحادثات غير المباشرة بمساعدة من الولايات المتحدة. وعملت جامعة الدول العربية بنشاط أيضا مع الطرفين والمجموعة الرباعية في إطار مبادرة السلام العربية.

٦ - وظلت الحالة في قطاع غزة قاتمة، إذ لا يزال ١,٥ مليون نسمة يعانون من آثار الهجوم العسكري الإسرائيلي الذي وقع في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ومن نقص حاد في السلع والخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه النظيفة، ومن اختناق النشاط الاقتصادي بسبب الحصار. ولم يكن للجهود التي بذلها المجتمع الدولي لتخفيف الحصار، ولا سيما الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، سوى تأثير محدود. وقد عبأت منظمات من المجتمع المدني قوافل من السفن لكسر الحصار، فكان مصيرها المنع إما من خلال الجهود الدبلوماسية الإسرائيلية، أو بسبب تصدي القوات البحرية الإسرائيلية لها. ففي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، هاجمت القوات الإسرائيلية في المياه الدولية قافلة بحرية متعددة الجنسيات كانت تبحر في اتجاه غزة محملة بمساعدات إنسانية. وخلّف هذا الهجوم العسكري الذي يمثل انتهاكا للقانون الدولي تسعة مدنيين قتلى من الأتراك، وعددا غير قليل من الجرحى. ووُجه ذلك العمل على الفور بإدانة المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، وأدى إلى إجراء تحقيقات وطنية ودولية. وأوفد مجلس حقوق الإنسان بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق، وأنشأ الأمين العام فريقا للتحقيق. وفي الوقت نفسه، استمر النقاش الدولي فيما يتعلق بضمان المساءلة والعدالة بشأن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي

لحقوق الإنسان التي ارتكبت في أثناء العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، ولا سيما متابعة الاستنتاجات والتوصيات المحددة بدقة التي وردت في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن نزاع غزة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان وتولى قيادتها القاضي ريتشارد غولدستون (A/HRC/12/48).

٧ - وقامت إسرائيل على مدار السنة بعمليات عسكرية محدودة في قطاع غزة أسفرت عن خسائر بشرية في صفوف الفلسطينيين. وقوبلت هذه العمليات باستئناف الجماعات الفلسطينية المسلحة قصف الجنوب الإسرائيلي بالصواريخ ونيران الهاون. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت التوغلات العسكرية الإسرائيلية في المراكز السكنية في الضفة الغربية، وأسفر ذلك في كثير من الأحيان عن اعتقالات في صفوف الفلسطينيين. واستمر توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، كما تواصل بناء الجدار. وتقلص عدد نقاط التفتيش بشكل طفيف. وزاد الوضع في القدس الشرقية المحتلة تدهورا، حيث تتواصل أعمال مصادرة الأراضي وهدم المنازل وطرد السكان الفلسطينيين، ونقل مزيد من المستوطنين الإسرائيليين إلى داخل المدينة.

٨ - وما زال الشقاق بين الفصائل الفلسطينية الرئيسية يؤثر في حياة الفلسطينيين العاديين، ولا سيما في غزة، وحال دون توحد الفلسطينيين لدعم السلطة الفلسطينية. ومع ذلك، وعلى الرغم من التحديات التي يشكلها الاحتلال، استطاعت السلطة الفلسطينية في العام الماضي إحراز تقدم ملموس في التنمية الاقتصادية وبناء الدولة من خلال تنفيذها التدريجي لخطة شعارها ''فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة'' (خطة فياض) حظيت بدعم دولي واسع النطاق.

٩ - وتركزت أنشطة اللجنة ومكتبها في الفترة المشمولة بالتقرير على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة. وقامت اللجنة برصد الوضع على أرض الواقع والتطورات السياسية، ونفذت برنامجها للاجتماعات والمؤتمرات الدولية، وأجرت عددا من المشاورات مع ممثلي الحكومات والبرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية الدولية، فضلا عن المجتمع المدني، وربطت الاتصال بشركائها في جميع أنحاء العالم باستخدام وسائل الاتصال الحديثة. وكررت اللجنة تأكيد موقفها المبدئي بأنه لا يمكن التوصل إلى تسوية دائمة لقضية فلسطين إلا بإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وبإيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وكان الاجتماع الدولي الأول للجنة الذي عُقد في شباط/فبراير ٢٠١٠ مناسبة اجتمع فيها برلمانيون من منطقة البحر

الأبيض المتوسط ومن غيرها دعما للحل القائم على وجود دولتين. وأعقب ذلك الاجتماعَ حلقةٌ دراسيةٌ لتعزيز الدعم الدولي لخطة فياض. وفي اجتماع آخر عُقد في أيار/مايو، أكد المشاركون على الحاجة الملحة إلى تنفيذ الحل القائم على وجود دولتين، وحذروا من أن استمرار إسرائيل في فرض سياسة الأمر الواقع على الأرض من جانب واحد وبصورة غير قانونية يشكل تهديدا خطيرا لإمكانية التوصل إلى حل تفاوضي للنزاع. وركزت المناسبة الرابعة على الحالة في القدس الشرقية وأهميتها لتحقيق سلام عادل في الشرق الأوسط. وشجعت اللجنة جميع الجهات المعنية على دعم الأمم المتحدة في الدور الذي تضطلع به والأعمال التي تقوم بها، وحثتها على دعم الحل القائم على وجود دولتين للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومرجعيات مؤتمر مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

الفصل الثاني
ولاية اللجنة

١٠ - في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، جددت الجمعية العامة ولاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (انظر القرار ١٦/٦٤)؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تزويد شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة للأمم المتحدة بالموارد التي تلزمها للاضطلاع ببرنامج عملها (انظر القرار ١٧/٦٤)؛ وطلبت مواصلة البرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة (انظر القرار ١٨/٦٤). وفي التاريخ نفسه، اتخذت الجمعية القرار ١٩/٦٤ المعنون ''تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية''.

الفصل الثالث

تنظيم الأعمال

ألف – العضوية وأعضاء المكتب

١١ – تتألف اللجنة من الدول الأعضاء التالية أسماؤها: أفغانستان، إندونيسيا، أوكرانيا، باكستان، بيلاروس، تركيا، تونس، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، السنغال، سيراليون، غيانا، غينيا، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، قبرص، كوبا، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، ناميبيا، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند.

١٢ – والدول التي تتمتع بمركز المراقب في جلسات اللجنة هي: الأردن، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، بلغاريا، بنغلاديش، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، سري لانكا، الصين، العراق، فييت نام، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، النيجر، اليمن، فضلا عن الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وفلسطين.

١٣ – وفي الجلسة ٣٢١ للجنة، المعقودة في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أعادت اللجنة انتخاب بول بادجي (السنغال) رئيسا، وظاهر تنين (أفغانستان) وبيدرو نونيز موسكويرا (كوبا) نائبين للرئيس، وسافيور ف. بورغ (مالطة) مقررا.

١٤ – وفي الجلسة ٣٢١ أيضا، اعتمدت اللجنة برنامج عملها لعام ٢٠١٠ (انظر A/AC.183/2010/1).

باء – المشاركة في أعمال اللجنة

١٥ – على غرار السنوات السابقة، أكدت اللجنة مجددا أن باب المشاركة في أعمالها، بصفة مراقب، مفتوح أمام جميع الراغبين في ذلك من دول أعضاء ومراقبين دائمين لدى الأمم المتحدة. ووفقا للممارسة المتبعة، شاركت فلسطين في أعمال اللجنة بصفة مراقب، وحضرت جميع جلساتها، وقدمت ملاحظات ومقترحات لكي تنظر فيها اللجنة ومكتبها.

الفصل الرابع

استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين

١٦ - بعد طول انقطاع في مفاوضات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، قامت الولايات المتحدة في أوائل أيار/مايو ٢٠١٠ بتيسير محادثات غير مباشرة بين الطرفين. وبعد سبع جولات من المحادثات غير المباشرة، اتفق الطرفان على الدخول في مفاوضات مباشرة بشأن قضايا الوضع الدائم. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، أجرى وفدان أحدهما برئاسة بنيامين نتانياهو، رئيس وزراء إسرائيل، والآخر برئاسة محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، في واشنطن العاصمة محادثات ثنائية هي الأولى من نوعها منذ ٢٠ شهرا، تبعتها جولة ثانية من المحادثات عقدت في شرم الشيخ بمصر، وفي القدس يومي ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر. ووصل وقف إسرائيلي لبناء المستوطنات إلى نهايته في ٢٦ أيلول/سبتمبر، الأمر الذي قوبل بانتقادات واسعة وعرض مواصلة المحادثات للخطر. وكثفت الولايات المتحدة، بدعم من الأردن ومصر والاتحاد الأوروبي، الجهود الرامية إلى إقناع حكومة إسرائيل بتجديد وقف بناء المستوطنات.

١٧ - وما زالت الحالة على أرض الميدان تبعث على القلق البالغ. فقد واصلت القوات الإسرائيلية شن غارات عسكرية يومية وتنفيذ اعتقالات في جميع أنحاء الضفة الغربية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير (حتى ٢٨ أيلول/سبتمبر)، قُتل ١٤ فلسطينيا وجرح أكثر من ١ ٠٠٠ على يد القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بما في ذلك خلال مواجهات بين المتظاهرين والقوات الإسرائيلية. وقُتل اثنان من أفراد القوات الإسرائيلية وخمسة مستوطنين إسرائيليين من قبل فلسطينيين، وجُرح نحو ١٤٠ من الجنود ورجال الشرطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وألقي القبض على أكثر من ٢ ٣٠٠ فلسطيني خلال ما يقرب من ٤ ٠٠٠ عملية تفتيش قامت بها القوات الإسرائيلية. وفي قطاع غزة، قتلت القوات الإسرائيلية ٥٧ فلسطينيا، من بينهم ٢٣ مدنيا، وجرحت أكثر من ٢١٠ فلسطينيين، من بينهم ما لا يقل عن ١٧٧ مدنيا، وذلك في أثناء الغارات الجوية وفرض قيود على المرور قرب السياج الحدودي. وقتل ثلاثة جنود إسرائيليين وأصيب ثمانية آخرون في اشتباكات مع مقاتلين فلسطينيين في قطاع غزة وجنوب إسرائيل. وقُتل أحد العمال الأجانب في جنوب إسرائيل بصاروخ أطلقه فلسطينيون من غزة. وذكر الجيش الإسرائيلي أن ١٥٠ قذيفة أطلقت على إسرائيل منذ بداية عام ٢٠١٠ وحتى أيلول/سبتمبر من نفس العام.

١٨ - وفي تطور مثير للقلق، أصدر الجيش الإسرائيلي أمرا جديدا في ١٣ نيسان/أبريل يصنف أي شخص يوجد في الضفة الغربية دون تصريح صادر عن القائد العسكري الإسرائيلي بكونه ''متسللا'' ارتكب جريمة جنائية، ويجوز ترحيله في غضون ٧٢ ساعة دون

إجراءات قضائية. وهذا الأمر الجديد يعرض للخطر آلاف الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية لكن عناوين سكناهم موجودة في غزة، كما هو مدون في سجل السكان، وكذلك الأشخاص الذين ولدوا في الضفة الغربية أو في الخارج ولا يحملون بطاقات إقامة لأسباب مختلفة. ومع ذلك، ونظرا لغموض اللغة التي كتب بها الأمر، من المحتمل أن يطبق على طائفة من السكان أوسع بكثير مما ذكر. وتنفيذا لهذه السياسة الجديدة، رُحل العديد من الفلسطينيين إلى غزة بعد الإفراج عنهم من السجون الإسرائيلية.

١٩ - وفي مناسبات عديدة، توغلت القوات الإسرائيلية بضع مئات من الأمتار داخل قطاع غزة ثم انسحبت بعد وقت وجيز من قيامها بعمليات تجريف للأراضي. وجاءت هذه الحوادث في سياق القيود التي تفرضها إسرائيل على وصول الفلسطينيين إلى مناطق على طول السياج الحدودي. وطبقت قيودا مماثلة على الوصول إلى مناطق صيد الأسماك على طول الشاطئ. وفي العديد من الحوادث، أطلقت قوات البحرية الإسرائيلية النيران على قوارب الصيد الفلسطينية، وأجبرتها على العودة إلى الشاطئ، مما أسفر في العديد من الحالات عن إصابة صيادين وإلحاق أضرار بقواربهم. وقد قُتل ثلاثة صيادين فلسطينيين وأصيب خمسة آخرون في العام ٢٠١٠ (حتى أيلول/سبتمبر). ومنذ أواخر عام ٢٠٠٨، مُنع الفلسطينيون منعا كليا أو جزئيا من الوصول إلى الأراضي الواقعة على مسافة تتراوح بين ٠٠٠ ١ متر و ٥٠٠ ١ متر من الخط الأخضر، ومن الوصول إلى المناطق البحرية التي تبعد عن الشاطئ بأكثر من ثلاثة أميال بحرية. ويقدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن المنطقة المحظور الوصول إليها تمثل ١٧ في المائة من مجموع الأراضي في قطاع غزة و ٣٥ في المائة من الأراضي الزراعية هناك. وفي البحر، مُنع صيادو الأسماك منعا كليا من الوصول إلى نحو ٨٥ في المائة من المناطق البحرية التي لهم فيها الحق بموجب اتفاقات أوسلو. وتضرر من هذا النظام بصورة مباشرة عدد من السكان يُقدر بنحو ٠٠٠ ١٧٨ نسمة، أي ١٢ في المائة من سكان غزة، حيث تضرر حوالي ٠٠٠ ١١٣ شخص في المناطق البرية وتضرر ٠٠٠ ٦٥ شخص من القيود المفروضة على الوصول إلى المناطق البحرية.

٢٠ - وتم إعمال حظر الوصول إلى تلك المناطق أساسا بإطلاق الرصاص الحي على من يحاولون الدخول إليها. ومع أن ''الطلقات التحذيرية'' هي التي أجبرت الناس في معظم الحالات على البقاء بعيدا عن المنطقة، فقد قتل الجيش الإسرائيلي منذ نهاية عملية 'الرصاص المصبوب' في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ما لا يقل عن ٢٢ مدنيا وجرح أكثر من ١٥٠ في هذه الظروف. وعلى الرغم من احتمال سقوط ضحايا من المدنيين، فإن السلطات الإسرائيلية لم تُبلِّغ السكان المتضررين بالحدود المضبوطة لهذه المناطق المحظورة والشروط التي يمكن في ظلها السماح بالوصول إليها أو رفضه.

٢١ - وهناك طريقة أخرى يستخدمها الجيش الإسرائيلي لمنع الوصول إلى المناطق المحظورة، وهي التجريف الممنهج للأراضي الزراعية وتدمير الممتلكات الخاصة الأخرى التي تقع في المناطق المحظورة. ويقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بكل تحفظ قيمة الممتلكات الزراعية وغيرها من الممتلكات التي دمرت في السنوات الخمس الماضية في تلك المناطق بمبلغ ٣٠٨ ملايين دولار. وتشير التقديرات أيضا إلى أن القيود المفروضة على الوصول إلى تلك المناطق وما يتصل بها من تدمير للأصول الزراعية أدى إلى خسارة سنوية مقدارها حوالي ٠٠٠ ٧٥ طن متري من المحاصيل المحتملة، وهو ما تُقدر قيمته بتحفظ بمبلغ ٥٠,٢ مليون دولار في السنة. وفي قطاع صيد الأسماك، تشير التقديرات إلى أن الخسارة من كمية المصيد المحتملة نتيجة القيود المفروضة على الوصول إلى مناطق الصيد هي حوالي ٠٠٠ ٧ طن متري، مع خسارة في الإيرادات ذات الصلة مقدارها حوالي ٢٦,٥ مليون دولار على مدى خمس سنوات. وقد أجبر ضياع فرص الكسب الأسرَ المتضررة على تطوير مجموعة متنوعة من آليات التكيف بهدف الحصول على إيراد بديل والحد من النفقات. ومن بعض هذه الممارسات التي تثير شواغل كبيرة تخفيض كمية الغذاء المستهلكة؛ والتغيير التدريجي للنمط الغذائي (من الخضروات والمنتجات الحيوانية إلى الأصناف المنخفضة التكلفة وذات المحتوى المرتفع من النشويات)، وتخفيض فترة التحاق الأطفال بالمدارس، وزيادة ميل الآباء إلى تزويج بناتهم في سن مبكرة.

٢٢ - وقد أدت هذه القيود المفروضة على الوصول في غزة، إلى جانب استمرار إسرائيل في عرقلة استيراد مواد البناء الضرورية وقطع الغيار، إلى إعاقة كبيرة في عمليات صيانة البنية الأساسية القائمة لمخلفات المياه المستعملة والكهرباء ورفع كفاءتها، مما يؤثر سلبا على تقديم الخدمات إلى سكان غزة بكاملهم. وعلى وجه الخصوص، فقد أسهم التأخير الذي طال أمده في تشييد ثلاث محطات لمعالجة مخلفات المياه المستعملة في إطلاق نحو ٨٠ مليون لتر يوميا من مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئيا إلى البحر وجداول المياه، مما يشكل خطرا كبيرا على الصحة والبيئة.

٢٣ - وتكاد عملية إعادة الإعمار في غزة تكون مستحيلة بسبب الحصار الذي تفرضه إسرائيل. وأفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أيار/مايو ٢٠١٠، أنَّه وبعد مرور أكثر من عام على الهجوم الإسرائيلي، فقد ظلت ثلاثة أرباع الأضرار التي لحقت بالمباني والبنى الأساسية دون إصلاح. وتقريبا، لم تتم إعادة تشييد أي من المنازل، البالغ عددها ٤٢٥ ٣ مترلا، التي دُمرت أثناء العملية، الأمر الذي نجم عنه تشريد ما يقرب من ٠٠٠ ٢٠ شخص. ولم يتم إصلاح سوى ما نسبته ١٧,٥في المائة فقط من قيمة الأضرار التي لحقت بالمرافق التعليمية، الأمر الذي يُمثل ضغطا إضافيا على النظام التعليمي المضغوط بالفعل في غزة.

كما أنه لم يتم إصلاح سوى نصف الأضرار التي لحقت بشبكة الكهرباء، ولم يجر أي إصلاح للبنية الأساسية للنقل. وقد تمت إعادة تأهيل ربع مساحة الأراضي الزراعية المتضررة وجرى إصلاح ٤٠ في المائة فقط من الأعمال التجارية الخاصة.

٢٤ - وفي ٣١ أيار/مايو، قامت قوات المغاوير البحرية الإسرائيلية، العاملة في المياه الدولية باعتراض أسطول ''غزة الحرة'' المكون من ست سفن تقل نشطاء دوليين وتحمل مساعدات إنسانية إلى قطاع غزة. وأثناء السيطرة على إحدى السفن، المعروفة بإسم مافي مرمرة، قام جنود إسرائيليون بقتل تسعة من المواطنين الأتراك، بمن فيهم مواطن مزدوج الجنسية يحمل جنسية الولايات المتحدة، وأصابوا كثيرين آخرين بجروح. وقد قُوبل الهجوم الإسرائيلي بإدانة واسعة النطاق من المجتمع الدولي. وقد أصدر مجلس الأمن، في ختام جلسة طارئة عقدها في ١ حزيران/يونيه بيانا رئاسيا يدين هذه الأعمال ويدعو إلى ''إجراء تحقيق فوري ونزيه وذي مصداقية وشفاف وفقاً للمعايير الدولية'' (انظر: S/PRST/2010/9).

٢٥ - وفي ١٤ حزيران/يونيه، وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على إنشاء اللجنة العامة الإسرائيلية لبحث الحادث البحري الذي وقع في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، برئاسة قاضي المحكمة العليا الإسرائيلية المتقاعد جاكوب توركل، إضافة إلى إجراء تحقيق عسكري برئاسة اللواء آيلند. وفي ٢ حزيران/يونيه، قرر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إرسال بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق للتحقيق بشأن انتهاكات القانون الدولي الناجمة عن الهجمات على الأسطول. وقد أصدرت البعثة تقريرها (A/HRC/15/21) في ٢٢ أيلول/سبتمبر الذي خلص إلى أن القوات الإسرائيلية ارتكبت سلسلة من الانتهاكات للقانون الدولي. وقد أيد مجلس حقوق الإنسان الاستنتاجات الواردة في التقرير في ٢٩ أيلول/سبتمبر. وفي ٢ آب/أغسطس، أعلن الأمين العام عن إنشاء فريق للتحقيق في حادثة الأسطول التي وقعت في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، بقيادة جيفري بالمر، رئيس وزراء نيوزيلندا السابق. وقدم الفريق تقريره المرحلي الأولي إلى الأمين العام في ١٥ أيلول/سبتمبر.

٢٦ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه، وتحت ضغط دولي، أعلنت حكومة إسرائيل قرارا بتخفيف الحصار على غزة، الذي ظل مفروضا لأكثر من ثلاث سنوات منذ عام ٢٠٠٧. وفي ٥ تموز/يوليه، تحولت حكومة إسرائيل من قائمة ''إيجابية'' للبضائع المسموح إدخالها إلى غزة إلى قائمة ''سلبية'' بالمواد التي سوف يُحظر أو يُقيد دخولها. ومن بين المواد المحظورة أو المُقيدة الأسمدة، والمواد الخام القائمة على ألياف زجاجية، ومعدات الحفر، والأوعية، ومطهرات الماء، فضلا عن ١٩ نوعا من مواد البناء (ستقتصر على المشاريع التي تخضع

لإشراف دولي)، بما فيها الأسمنت، والحصى، والكتل الخرسانية، ووحدات الصلب، والأسفلت، والمواد المانعة للتسرب، ومركبات التشييد.

٢٧ - ورغم الارتفاع في الواردات إلى غزة ضمن إطار التدابير الجديدة، فقد ظلت أقل بكثير من المتوسط الأسبوعي للشحنات التي كانت تُورد قبل فرض نظام الإغلاق في عام ٢٠٠٧، الأمر الذي يعيق إعادة تشييد المنازل والبنية الأساسية ويحد من نطاق إعادة التنشيط الاقتصادي. وأدى نقص إمدادات الوقود الصناعي لمحطة توليد الطاقة الكهربائية في غزة إلى استمرار حدوث انقطاع في التيار الكهربائي لفترات تراوحت بين أربع وست ساعات يوميا (في أيلول/سبتمبر)، تاركا أثرا على حياة السكان اليومية، وكذلك على توفير الخدمات الأساسية، بما فيها توفير المياه، ومعالجة مياه المجاري وإزالتها. كما أجبرت حالات انقطاع التيار الكهربائي المستشفيات على تعليق أو تأجيل الجراحة الاختيارية، والإجراءات التشخيصية والخدمات المساندة، وتضررت المعدات الطبية الحساسة بشكل منتظم نتيجة للانقاطاعات في التيار الكهربائي. وقد ظلت إمكانية الوصول إلى مرافق طبية في الضفة الغربية وإسرائيل والأردن محدودة بسبب نظام التصاريح التقييدي الذي تنفذه السلطات الإسرائيلية.

٢٨ - وقد واصل سكان غزة الاعتماد على البضائع المهربة عبر الأنفاق تحت الحدود مع مصر. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ٤٩ فلسطينيا، بمن فيهم طفلان، وأُصيب ١٠٤ آخرون بجروح في حوادث متصلة بالأنفاق، بما في ذلك غارات جوية إسرائيلية، وانهيار أنفاق، وصعق بالكهرباء وانفجار اسطوانات الغاز.

٢٩ - وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، وضع ترتيب دفعت حكومة إسرائيل بموجبه مبلغاً قدره ١٠,٥ ملايين دولار إلى الأمم المتحدة فيما يتعلق بالخسائر التي ألحقتها إسرائيل بمرافق تابعة للأمم المتحدة في غزة أثناء الهجوم العسكري الإسرائيلي في الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ في الحوادث التسعة التي حقق فيها مجلس التحقيق المعني بغزة الذي أنشأه الأمين العام. وفي ضوء دفع ذلك المبلغ، وافقت الأمم المتحدة على أن المسائل المالية المتعلقة بتلك الحوادث قد وصلت إلى نتيجة مُرضية.

٣٠ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت إسرائيل الأنشطة الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية، بما فيها في القدس الشرقية. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو عن ”وقف اختياري جزئي“ مدته ١٠ أشهر للتشييد الجديد في المستوطنات في الضفة الغربية وذلك من أجل تشجيع استئناف المحادثات مع الفلسطينيين. ولم يُطبق الوقف الاختياري على القدس الشرقية، حيث تواصل تشييد المستوطنات طوال

الفترة المشمولة بالتقرير. وأفادت منظمة السلام الآن، التي تقوم برصد المستوطنات الإسرائيلية، في آب/أغسطس ٢٠١٠ بأنه، أثناء فترة الوقف الاختياري، قد بدأ تشييد ٦٠٠ وحدة سكنية على الأقل في أكثر من ٦٠ مستوطنة، منها ٤٩٢ على الأقل تُمثل انتهاكا مباشرا لهذا الوقف. كما أفادت حركة السلام الآن أنّ هناك حوالي ٠٠٠ ٢ وحدة سكنية قيد الإنشاء حاليا، ومعظمها كان قد بدأ قبل الإعلان عن الوقف الاختياري. وبُعيد ساعات من انتهاء فترة الوقف الاختياري في ٢٦ أيلول/سبتمبر، استؤنفت أعمال التشييد في مستوطنات كثيرة. وبحسب تقرير صادر عن دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية للعام ٢٠٠٩، وصل عدد المستوطنات في الضفة الغربية إلى ١٤٤ مستوطنة، تقع غالبيتها في منطقة القدس، فيما ارتفع عدد المستوطنين في نهاية عام ٢٠٠٩ إلى ٧٧٤ ٥١٧ مستوطنا، يعيش معظمهم في منطقة القدس.

٣١ - وكان النشاط الاستيطاني في القدس الشرقية المحتلة من الأمور التي تثير قلقا بالغا، وكذلك الأعمال الرامية إلى تشريد وطرد السكان الفلسطينيين من المدينة عن طريق هدم المنازل والطرد وإلغاء حقوق الإقامة. وقد كثف الإسرائيليون جهودهم للاستيطان في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية وكثيرا ما صاحب ذلك محاولات لطرد عائلات فلسطينية بالقوة. وكان من بين الطرق المستخدمة ''المطالبة باسترداد الممتلكات'' التي يُزعم أنَّها كانت مملوكة لسكان يهود في فلسطين تحت الانتداب قبل عام ١٩٤٨، وعمليات الشراء المثيرة للجدل لممتلكات الفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، فقد ظلت المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة، بما فيها بيت الشرق والغرفة التجارية، مغلقة في مخالفة لخريطة الطريق.

٣٢ - وطبقا لتقرير صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تموز/يوليه ٢٠١٠، فقد تم هدم ما لا يقل عن ٢٤٢ مبنى فلسطينيا في القدس الشرقية و''المنطقة جيم'' من الضفة الغربية في عام ٢٠١٠. ونتيجة لذلك، فإن أكثر من ١٠٠ ١ فلسطيني، من بينهم ما يربو على ٤٠٠ طفل، قد شُردوا قسرا أو تأثروا بسبب إلحاق أضرار جسيمة بالممتلكات أو تدمير أسباب المعيشة ومصادر الرزق. وإضافة الى ذلك، فقد كانت هناك زيادة ملحوظة في عدد أوامر وقف العمل وأوامر الهدم التي تصدرها إسرائيل في المنطقة جيم اعتبارا من آب/أغسطس ٢٠١٠، وكان هناك أكثر من ٠٠٠ ٣ أمر هدم مُعلق ضد ممتلكات فلسطينية في جميع أنحاء المنطقة جيم. وكانت عمليات الهدم تُنفذ في كثير من الأحيان ضد المباني التي شُيدت دون الحصول على رُخص بناء إسرائيلية واعتبرتها إسرائيل بالتالي ''غير قانونية''. وفي المنطقة جيم، كان أكثر من ٧٠ في المائة من الأراضي، المخصصة حاليا للمستوطنات الإسرائيلية أو لقوات الاحتلال الإسرائيلية، غير متاحة للفلسطينيين، في حين تُطبق قيود

شديدة على استعمالهم لنسبة الـ ٢٩ في المائة الإضافية. ومن ثم، كانت نسبة ١ في المائة فقط من الأراضي في المنطقة جيم هي المُتاحة للفلسطينيين من أجل البناء والتنمية. وفي القدس الشرقية، لم تُخصص حاليا مناطق بناء للفلسطينيين سوى ١٣ في المائة فقط من الأراضي، مقارنة بنسبة ٣٥ في المائة مخصصة للمستوطنات الإسرائيلية.

٣٣ - كما تميزت الفترة المشمولة بالتقرير بزيادة العنف الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين. وقد شمل هذا العنف الاعتداء الجسدي، والتحرش، والتخويف، وإشعال الحرائق في الأراضي الزراعية أو الاستيلاء عليها، واقتلاع أشجار الزيتون وكروم العنب أو إتلافها، ومنع إمكانية الوصول، وإلقاء الحجارة على المركبات والمنازل، وتخريب المساجد والمقابر، وإطلاق النار على المدنيين وقتل المواشي. وخلال هذه الفترة، وقعت أكثر من ٣٠٠ حادثة سبَّب فيها مستوطنون إسرائيليون إما الإصابة بجروح لمدنيين فلسطينيين، بمن فيهم أطفال، أو الإضرار بالممتلكات الفلسطينية. وكان مستوطن إسرائيلي قد لقي مصرعه في هجوم فلسطيني بإطلاق النار على سيارته في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وقُتل ثلاثة فلسطينيين مشتبه فيهم على يد وحدة سرية إسرائيلية بعد ذلك بيومين. وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠، أطلق مستوطنون إسرائيليون النار على صبي فلسطيني من منطقة رام الله وقتلوه بعدما قام بإلقاء حجارة على سيارتهم. وفي ٣١ آب/أغسطس، فتح مسلحون من كتائب عز الدين القسام، الجناح المسلح لحماس، النيران على سيارة إسرائيلية قرب الخليل، مما أسفر عن مقتل أربعة مستوطنين كانوا بداخلها، من بينهم امرأتان إحداهما حامل. وكان الاتجاه المُثير للقلق بشكل خاص هو ما يُسمى باستراتيجية ''بطاقة الثمن'' التي يتبعها المستوطنون المتطرفون احتجاجا على سياسة الحكومة الإسرائيلية بضبط المستوطنات، وهي الاستراتيجية التي بموجبها يقوم المستوطنون بمهاجمة التجمعات السكانية الفلسطينية في كل مرة تُحاول فيها السلطات الإسرائيلية تفكيك بؤرة استيطانية. كما ظلت مسألة عدم كفاية إنفاذ القانون بشأن عنف المستوطنين تثير قلقا بالغا. وأفادت جماعة حقوق الإنسان الإسرائيلية، ييش دين، أن الشرطة الإسرائيلية قد أغلقت التحقيقات في حوادث كثيرة بسبب عدم كفاية الأدلة أو لأن ''المرتكبين مجهولون''.

٣٤ - وقد واصلت إسرائيل بناء الجدار غير القانوني في الضفة الغربية، بما فيها داخل القدس الشرقية وحولها، متحدية بذلك فتوى محكمة العدل الدولية. وبحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد اكتمل لغاية تموز/يوليه ٢٠١٠، بناء ما يقرب من ٦١,٤ في المائة من الجدار الذي يمتد لمسافة ٧٠٧ كيلومترات، وهناك ٨,٤ في المائة إضافية قيد البناء ولم يتم بعد بناء نسبة الـ ٣٠,١ في المائة المُخطط تشييدها. وحينما يكتمل، سيمر معظم الطريق الذي يسلكه الجدار، أي نحو ٨٥ في المائة منه، داخل الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية،

وليس بمحاذاة الخط الأخضر. وتبلغ المساحة الكلية الواقعة بين الجدار والخط الأخضر ٩,٤ في المائة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وأرض ''المنطقة الحرام''، مما أدى إلى مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية، وتشريد الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، ويُضطر الكثيرون منهم اليوم للحصول على تصاريح خاصة من السلطة القائمة بالاحتلال من أجل البقاء في منازلهم داخل تلك المناطق وحولها.

٣٥ - ووفقا للمعلومات المتوفرة من دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في نيسان/أبريل ٢٠١٠، تحتجز إسرائيل أكثر من ٠٠٠ ٧ فلسطيني، بمن فيهم ٣٤ امرأة و ٢٧٠ طفلا (٤٤ منهم تحت سن ١٦ سنة) في ١٧ مركزا للتحقيق والاحتجاز وكذلك في السجون. وفي كثير من الأحيان، يُحرم المحتجزون من العلاج الطبي، وهناك أكثر من ٥٠٠ ١ من المحتجزين المصابين بأمراض، بما في ذلك أمراض القلب والسرطان والفشل الكلوي. وتحرم السلطات الإسرائيلية هؤلاء المحتجزين من الحصول على علاج طبي مناسب، وغالباً ما يقتصر الدواء على مسكنات الألم فقط. وكثيراً ما يتعرض المحتجزون للحبس الانفرادي وغيره من ضروب سوء المعاملة، مما يسفر عن مشاكل نفسية. وما زال نحو ١٤ محتجزا رهن الحبس الانفرادي منذ أكثر من خمس سنوات.

٣٦ - وما زال الاحتلال الإسرائيلي يؤثر بشكل خطير على النساء والأطفال الفلسطينيين. ففي تقرير صدر في شباط/فبراير ٢٠١٠، أفاد البنك الدولي أنه في حين كان الرجال هم المتلقون مباشرة للعنف، فقد كان على المرأة أيضا أن تتحمل تبعاته غير المباشرة. فعلى سبيل المثال، ورغم أن الغالبية الساحقة من الفلسطينيين الذين قتلوا أو سجنوا كانت من الرجال، كان على المرأة أن تتحمل وحدها مسؤولية تربية الأولاد والحفاظ على الأسرة. وإضافة إلى ذلك، تمثل نقاط التفتيش العسكرية الإسرائيلية بالنسبة للمرأة، بؤراً لإذلالها وتمثل كذلك خطرا ماديا ومعنويا ذا عواقب جنسانية وخيمة. كما تشكل إجراءات التفتيش الشديدة خطرا محتملا على كرامة المرأة. وفي كثير من الأحيان، واجهت العائلات والمجتمعات المحلية تلك الحالة بفرض رقابة على تحركات المرأة، وبخاصة تحركات الشابات غير المتزوجات. وكان الشعور بالمهانة ودرجة إهانة السمعة بالنسبة للمرأة كبيرا لدرجة أن العائلات في المنطقتين باء وجيم حدَّت من تعليم البنات خوفاً من تعريضهن للمخاطر الأخلاقية المحتملة في نقاط التفتيش.

٣٧ - يواجه أطفال المدارس في المنطقة جيم من الضفة الغربية الكثير من العقبات بسبب نظام التصاريح التقييدي، تشمل تقييد وصولهم إلى المدارس، والمشي لمسافات طويلة، وغرف الدراسة المتدنية المستوى. ففي القدس الشرقية، في آب/أغسطس ٢٠١٠، لم يلتحق بالمدرسة

أكثر من ٠٠٠ ٧ طفل في سن الدراسة بسبب السياسات الإسرائيلية التي تشترط حصول العائلات على تصاريح تثبت إقامتها في القدس. وفي قطاع غزة، لا يزال ٨٢ في المائة من الأضرار التي لحقت بالمدارس خلال عملية ''الرصاص المصبوب'' دون إصلاح، وفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وعلاوة على ذلك، أثّر نظام الإغلاق المفروض على غزة على إمكانية الوصول إلى المدارس التي تقع سبع منها داخل المناطق المقيدة الدخول بالقرب من الحدود مع إسرائيل. ولا تزال سلامة نحو ٦٠٠ ٤ طالب وموظف يحضرون إلى هذه المؤسسات، وجودة التعليم المقدم، ومستوى التحصيل العلمي، تتضاءل بشكل خطير نتيجة للتعرض بصورة متكررة للنيران الإسرائيلية التي تستهدف الناس المتواجدين في المناطق المفتوحة.

٣٨ - وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن القيود المفروضة على الوصول في الضفة الغربية فاقمت النقص الحاد في المياه ما أضر بالمجتمعات المحلية في المنطقة جيم، ولا سيما خلال فصل الصيف، نتيجة لعدم وجود الهياكل الأساسية للمياه والسنوات السابقة من الجفاف. ويؤدي نقص المياه إلى التدهور التدريجي لسبل المعيشة المعتمدة على رعي الماشية الذي تعوّل عليه معظم تلك المجتمعات المحلية. وقد واجهت المنظمات الإنسانية التي تسعى لتلبية احتياجات هذه المجتمعات المحلية الضعيفة تحديات كبيرة بسبب نظام التصاريح التقييدي الذي تُطبّقه السلطات الإسرائيلية. وأفادت منظمة بتسليم الإسرائيلية لحقوق الإنسان بأن إسرائيل تسيطر بصورة شبه كاملة على طبقات المياه الجوفية الجبلية وتستغل ٨٠ في المائة من الإنتاج لتلبية احتياجاتها. وأدى تقاسم الموارد المائية بشكل تمييزي إلى نقص مزمن في المياه في الضفة الغربية يحمل في طياته عواقب وخيمة على صحة الفلسطينيين.

٣٩ - وفي قطاع غزة، وفي ذروة فصل الصيف الحار، كانت إمكانية حصول الأسر المعيشية على المياه محدودة للغاية بسبب عدم كفاية الإمدادات بالتيار الكهربائي؛ فوفقا لمصلحة المياه في البلديات الساحلية، وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، تمكن ٤٠ في المائة من الأسر المعيشية في غزة من الحصول على المياه الجارية لمدة ست ساعات إلى ثماني ساعات فقط في الأسبوع، وتمكن ٣٠ في المائة من الحصول على المياه مرة واحدة كل خمسة أيام ولمدة ست ساعات فقط، وحصلت نسبة ٣٠ في المائة المتبقية على المياه مرة واحدة فقط كل يومين. وكانت نوعية المياه الجارية رديئة، ما أجبر السكان على الاعتماد بشدة على مياه الشرب المنقولة بالصهاريج.

٤٠ - ورغم أن السلطة الفلسطينية تواجه ظروفا بالغة الصعوبة جراء الاحتلال، فقد أحرزت تقدما كبيرا في تنفيذ خطتها لبناء الدولة خلال عامين بقيادة رئيس الوزراء فياض، المعنونة ''فلسطين: إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة''، التي صدرت في آب/أغسطس ٢٠٠٩.

وأفاد البنك الدولي بأن السلطة الفلسطينية تحرز تقدما مطردا في تنفيذ البرنامج وأنها عززت نظمها العامة للإدارة المالية، وأنها تحسّن تقديم الخدمات، وتجري إصلاحات هامة لزيادة الأمن ودعم موقفها المالي. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٠ حقق الاقتصاد الفلسطيني نموا حقيقيا بنسبة ٧ في المائة. وتحقق معظم هذا النمو في الضفة الغربية في حين لا تزال غزة تعاني من انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وكانت استدامة النمو مدعاة للقلق نظرا للاعتماد على المساعدة التي تقدمها الجهات المانحة. وفي حين اقتضى نمو القطاع الخاص تحولا من استثمار يحرّكه القطاع العام إلى انطلاق حقيقي في استثمارات القطاع الخاص وتطوير الاقتصاد وتحقيق استقراره، فلا تزال القيود على التنقل والوصول إلى الموارد والأسواق التي فرضتها الحكومة الإسرائيلية تشكل أكبر عائق أمام استثمارات القطاع الخاص في الضفة الغربية وغزة. وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، سجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نحو ٥٠٠ عائق أمام التنقل في الضفة الغربية.

٤١ - وذكرت السلطة الفلسطينية، في تقريرها المرحلي عن خطة فياض الذي صدر في آب/أغسطس، المعنون ''موعد مع الحرية''، أنه جرى بناء ٣٤ مدرسة جديدة وتوسيع ٢٣ مدرسة قائمة؛ وبناء ١١ عيادة جديدة وتوسيع ٣٠ عيادة قائمة؛ وبدء ٤٤ مشروعا جديدا للإسكان؛ وشقّ ١٦ طريقا جديدا وبدء مشاريع لتحسين ٤٠ طريقا؛ وغرس ٣٧٠ ٠٠٠ شجرة في إطار مشروع تخضير فلسطين. وتحسّن أيضا القانون والنظام؛ فقد نفذت الشرطة ٨٨ ٠٠٠ أمر قضائي وأنشئ مخفر للشرطة في كل مركز حضري كبير، وفي بعض المراكز البلدية الأخرى. وتمكنت الحكومة من زيادة الإيرادات بنسبة ١٨ في المائة، مع زيادة إيرادات الضرائب بنسبة ٢٠ في المائة.

٤٢ - واصلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) توفير برنامج مكثف لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ والخدمات العامة الأساسية في غزة والضفة الغربية. ورغم الإعلان الذي أصدرته إسرائيل في تموز/يوليه ٢٠١٠ والذي أعربت فيه عن نيتها بتخفيف الحصار المفروض على غزة، لا تزال الأونروا غير قادرة على استئناف العمل في المشاريع الرئيسية للهياكل الأساسية، باستثناء ثلاثة مشاريع تجريبية تهدف إلى اختبار سلامة سلسلة الإمداد. وفي أيار/مايو ٢٠١٠، أكملت الوكالة ٦٠ عاما من العمليات في خضم أخطر الأزمات المالية، التي هددت قدرتها على الاستمرار في توفير خدماتها الحيوية تجمعات اللاجئين. وتؤكد اللجنة من جديد تقديرها للخدمات المتفانية التي تقدمها الأونروا وتدعو جميع الجهات المانحة إلى زيادة تبرعاتها لكفالة عدم توقف الإمداد بالخدمات الحيوية وإعاشة اللاجئين المسجلين البالغ عددهم ٤,٨ ملايين لاجئ الذين يعتمدون على المساعدة التي تقدمها الوكالة.

٤٣ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل على إصلاح الدمار الذي أحدثته الهجمات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة في الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بإزالة الأنقاض وإعادة تدويرها، وإصلاح الأضرار التي لحقت بممتلكات الزراعة وصيد الأسماك، وتوفير المساعدة الاجتماعية والاقتصادية، وتنسيق جهود الإنعاش المبكر من جانب مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة. وأكّد البرنامج الإنمائي استعداده لاستئناف مشاريع التشييد التي توقفت منذ ثلاث سنوات إذا ما طرأت التغييرات المعلنة على نظام الإغلاق الذي فرضته إسرائيل. وفي الضفة الغربية، يعمل البرنامج الإنمائي مع السلطة الفلسطينية على زيادة قدراتها الإدارية وتحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء. ويشارك أيضا في مجموعة من المبادرات في مجالي الهياكل الأساسية والبيئة والمبادرات الاجتماعية والاقتصادية لتحسين ظروف الشعب الفلسطيني وفعالية الحكومة.

٤٤ - وما زالت اللجنة تقدر الأعمال الهامة التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد لاحظت أن النداء الموحد لعام ٢٠١٠ يركز على تقديم المساعدة الإنسانية، وتوفير مزيد من الحماية للمدنيين، وتعزيز رصد الأوضاع الإنسانية وإعداد تقارير عنها، وتعزيز هياكل المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة.

الفصل الخامس
الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

ألف – الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦/٦٤

٤٥ – واصلت اللجنة، سعيا منها إلى تنفيذ ولايتها، تعبئة المجتمع الدولي من أجل دعم الشعب الفلسطيني، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من المنظمات.

١ – الإجراءات المتخذة في الجمعية العامة ومجلس الأمن

جلسات مجلس الأمن

٤٦ – واصل مجلس الأمن، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصد الحالة على الأرض والجهود المبذولة لتنفيذ خريطة الطريق. وعقد المجلس جلسات إحاطة شهرية طوال السنة في إطار البند المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

٤٧ – وعقد المجلس جلسته ٦٢٠١ في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ لمناقشة تقرير غولدستون، بناء على طلب الجماهيرية العربية الليبية وبتأييد من مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ومن الجمهورية العربية السورية بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي. وخلال المناقشة المفتوحة، أدلى رئيس اللجنة ببيان (S/PV.6201).

٤٨ – وعقد المجلس جلسته ٦٢٦٥ في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وخلال مناقشة مفتوحة أعقبت الإحاطة الشهرية، أدلى رئيس اللجنة ببيان (S/PV.6265).

٤٩ – وعقد المجلس جلسته ٦٢٩٨ في ١٤ نيسان/أبريل. وخلال مناقشة مفتوحة أعقبت الإحاطة الشهرية، أدلى نائب رئيس اللجنة ببيان (S/PV.6298).

٥٠ – وعقد المجلس جلسته ٦٣٦٣ في ٢١ تموز/يوليه. وخلال مناقشة مفتوحة أعقبت الإحاطة الشهرية، أدلى رئيس اللجنة ببيان (S/PV.6363).

٢ – الإجراءات التي اتخذها مكتب اللجنة

٥١ – في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أصدر مكتب اللجنة بيانا بشأن نشاط إسرائيل الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية (GA/PAL/1142).

٥٢ - وفي ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠، أصدر مكتب اللجنة بيانا بشأن إعلان إسرائيل ضم الحرم الإبراهيمي (مغارة الأولياء) في الخليل ومسجد بلال (ضريح راحيل) في بيت لحم إلى قائمة التراث الوطني الإسرائيلي (GA/PAL/1151).

٥٣ - وفي ١٩ آذار/مارس أصدر مكتب اللجنة بيانا بشأن توسيع المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية (GA/PAL/1153).

٥٤ - وفي ٣١ آب/أغسطس، أصدر مكتب اللجنة بيانا بشأن استئناف المفاوضات المتعلقة بكافة مسائل الوضع الدائم (GA/PAL/1173).

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ١٦/٦٤ و ١٧/٦٤

١ - اجتماعات اللجنة في المقر

٥٥ - استمعت اللجنة في اجتماعاتها الدورية المعقودة في المقر في نيويورك، في جملة أمور أخرى، إلى عرض قدمه ممثل عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن تقييم بيئي لقطاع غزة في أعقاب الهجوم العسكري الإسرائيلي، واستمعت كذلك إلى شهادة أدلى بها أحد المشاركين في ''أسطول الحرية لغزة''. وفي مبادرة جديدة، عرضت اللجنة أيضا عدة أفلام وثائقية عن الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٢ - برنامج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

٥٦ - واصلت اللجنة، عن طريق برنامجها للاجتماعات والمؤتمرات الدولية، توعية المجتمع الدولي بمختلف جوانب قضية فلسطين، وتعبئة الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني وتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية.

٥٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، جرى تنظيم المناسبات الدولية التالية تحت رعاية اللجنة:

(أ) نُظِّم اجتماع دولي دعما للسلام الإسرائيلي الفلسطيني، تم تنظيمه بمشاركة الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، في قورة، مالطا، في ١٢ و ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٠؛

(ب) حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، المعقود في مكتب الأمم المتحدة في فيينا، في ٢٤ و ٢٥ آذار/مارس؛

(ج) اجتماع الأمم المتحدة للمجتمع المدني دعماً للشعب الفلسطيني، المعقود في مكتب الأمم المتحدة في فيينا، في ٢٦ آذار/مارس؛

(د) اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم عملية السلام الإسرائيلي – الفلسطيني، المعقود في اسطنبول، في ٢٥ و ٢٦ أيار/مايو؛

(هـ) منتدى الأمم المتحدة العام دعماً للشعب الفلسطيني، المعقود في اسطنبول، في ٢٧ أيار/مايو؛

(و) اجتماع الأمم المتحدة الأفريقي بشأن قضية فلسطين، المعقود في الرباط، في ١ و ٢ تموز/يوليه.

٥٨ – وحضر المناسبات المذكورة أعلاه ممثلون عن الحكومات وفلسطين والمنظمات الحكومية الدولية وكيانات منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن برلمانيين وممثلين للمجتمع المدني ووسائط الإعلام. وصدرت التقارير المتعلقة بهذه الاجتماعات في شكل منشورات لشعبة حقوق الفلسطينيين، وأصبحت متاحة من خلال موقع ''قضية فلسطين'' الشبكي الذي تتعهده الشعبة.

٥٩ – وعلى هامش الاجتماع الدولي دعماً للسلام الإسرائيلي الفلسطيني، المعقود في مالطا استقبل وفدَ اللجنة نائبُ رئيس الوزراء ووزير خارجية مالطا، تونيو بورغ. وعقد الوفد أيضا اجتماعا مع رئيس اللجنة الدائمة للشؤون الخارجية والأوروبية في البرلمان المالطي، مايكل فريندو، وأعضاء اللجنة الدائمة في البرلمان.

٦٠ – وخلال إقامة وفد اللجنة في فيينا فيما يتصل بحلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، التقى الوفد بمدير الشؤون السياسية، السفير ستيفان لينه، وبمدير شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الوزير فريدريش ستيفت، وكلاهما من وزارة الشؤون الأوروبية والدولية في النمسا.

٦١ – وخلال إقامة الوفد في اسطنبول فيما يتصل باجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم عملية السلام الإسرائيلي – الفلسطيني، استقبله وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو.

٦٢ – وفي الرباط، وعلى هامش اجتماع الأمم المتحدة الأفريقي بشأن قضية فلسطين، التقى وفد اللجنة برئيس مجلس النواب المغربي عبد الواحد الراضي وبرئيس مجلس المستشارين محمد الشيخ بِيَد الله.

٣ - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية

٦٣ - واصلت اللجنة طوال العام تعاونها مع الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وأعربت اللجنة عن تقديرها للمشاركة النشطة لممثلي تلك المنظمات في مختلف المناسبات الدولية التي عُقدت تحت رعايتها.

٤ - التعاون مع المجتمع المدني

منظمات المجتمع المدني

٦٤ - واصلت اللجنة تعاونها مع منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم. وشارك ممثلو المجتمع المدني في جميع الاجتماعات التي نُظمت تحت رعاية اللجنة، بما فيها الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وأتاحت هذه الاجتماعات فرصة لممثلي المجتمع المدني لمناقشة الحالة على الأرض وبرامجهم الرامية إلى دعم الشعب الفلسطيني ولتحسين تنسيق أنشطتهم. وأعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني، وشجعتها على مواصلة إسهامها في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين.

٦٥ - وقامت اللجنة بمواصلة وتطوير اتصالاتها مع آليات التنسيق الوطنية والإقليمية والدولية التي تتعاون معها، بالإضافة إلى اتصالاتها القائمة مع عدد كبير من فرادى المنظمات. وفي اجتماع الأمم المتحدة للمجتمع المدني دعماً للشعب الفلسطيني، المعقود في فيينا في آذار/مارس، ركزت المداولات على إجراءات المجتمع المدني ضد الجدار العازل وأهمية الالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بفتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار. وفي غضون ذلك، فإن منتدى الأمم المتحدة العام لدعم الشعب الفلسطيني،المعقود في أيار/مايو ٢٠١٠ في جامعة كولتور باسطنبول في تركيا، ركّز على القدس. وخلال العام الماضي، التقى رئيس اللجنة بممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك وفد من المسيحيين الفلسطينيين.

٦٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتُمِدت ست منظمات من منظمات المجتمع المدني لدى اللجنة.

٦٧ - وتعهدت شعبة حقوق الفلسطينيين صفحة عن المجتمع المدني وقضية فلسطين (http://unispal.un.org/unispal.nsf/ngo.htm)، على الموقع الشبكي ”قضية فلسطين“ باعتبارها أداة لتبادل المعلومات والتواصل والتعاون بين المجتمع المدني واللجنة.

٦٨ - وسعت الشعبة جاهدة إلى تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات وأنشأت ''صفحة معجبين'' على موقع ''فيسبوك''، اجتذبت أكثر من ٨٠٠ ''معجب'' خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقدم أخبارا عن التطورات المتصلة بقضية فلسطين وعن أعمال اللجنة. وإضافة إلى ذلك، واصلت الشعبة إصدار نشرتها الشهرية على شبكة الإنترنت بعنوان ''أخبار عمل المنظمات غير الحكومية''، بغية فهرسة مبادرات المجتمع المدني وإشهارها.

البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية

٦٩ - واصلت اللجنة إيلاء أهمية كبيرة لتطوير اتصالاتها مع البرلمانات الوطنية والإقليمية ومنظماتها. وللمرة الأولى، شاركت في تنظيم اجتماع مع الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط. ونظر الاجتماع على وجه الخصوص في الدور الذي يضطلع به البرلمانيون والمنظمات البرلمانية الدولية في دعم السلام الإسرائيلي الفلسطيني وتعزيز الاستقرار في المنطقة. وتحدث في المناسبات الدولية الأربع التي عقدت خلال عام ٢٠١٠ برلمانيون من الأردن، إسرائيل، تركيا، مالطة، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والأرض الفلسطينية المحتلة.

٥ - البحوث والرصد والمنشورات

٧٠ - قامت الشعبة بأنشطة في مجالي البحوث والرصد، وردّت على طلبات الحصول على المعلومات والإحاطات بشأن قضية فلسطين. وبتوجيه من اللجنة التي أكدت مجددا أهمية برنامج البحوث والرصد والمنشورات، أعدت الشعبة أيضا المنشورات المذكورة أدناه لنشرها بطرق مختلفة منها شبكة الإنترنت.

(أ) نشرة شهرية عن الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية بشأن قضية فلسطين؛

(ب) تقرير شهري عن الأحداث المتعلقة بقضية فلسطين حسب تسلسلها الزمني، مستمد من تقارير وسائط الإعلام وغيرها من المصادر؛

(ج) تقارير عن الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تنظم تحت رعاية اللجنة؛

(د) نشرات خاصة ومذكرات إعلامية عن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛

(هـ) تقارير دورية تُستعرض فيها التطورات المتصلة بعملية السلام في الشرق الأوسط؛

(و) تجميع سنوي لقرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بقضية فلسطين.

٦ - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين

٧١ - عملا بالولايات السنوية المتتالية التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة، واصلت شعبة حقوق الفلسطينيين، بالتعاون مع الخدمات التقنية وخدمات المكتبة بالأمانة العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، إدارة وصيانة وتوسيع وتطوير نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين (UNISPAL) وموقع ''قضية فلسطين'' الشبكي الموجود على صفحة الاستقبال الخاصة بموقع الأمم المتحدة تحت عنوان ''السلم والأمن''. وشملت تلك العمليات الصيانة والتحسين المستمرين للمكونات التقنية للنظام لكفالة وجوده من غير انقطاع على الإنترنت (http://unispal.un.org)، كما شملت توسيع مجموعة الوثائق بحيث تضم الوثائق الحديثة والقديمة لمنظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع. وإضافة إلى ذلك، استمر اتخاذ خطوات لتحسين سهولة استعمال النظام (UNISPAL) وزيادة فائدته، بما في ذلك بإدراج محتوى إضافي متعدد الوسائط والتغذية باستعمال ''صيغة التجميع المبسط فعلا (RSS)'' وبرنامج ''تويتر'' من أجل تنبيه المستعملين إلى المواد المنشورة حديثا. وبدأت الشعبة بنجاح تشغيل الصفحة المنقحة المعنونة ''قضية فلسطين''.

٧ - برنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية

٧٢ - شارك موظفان من وزارة خارجية السلطة الفلسطينية في برنامج تدريبي نظمته الشعبة في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بالتزامن مع الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. وأتيحت للمتدرّبَيْن فرصة الاطلاع بأنفسهما على جوانب شتى من عمل الأمانة العامة وغيرها من الأجهزة، وأجريا بحوثا تتعلق بمواضيع محددة.

٨ - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

٧٣ - جرى الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في المقر وفي مكتب الأمم المتحدة في جنيف في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وفي مكتب الأمم المتحدة في فيينا في ١ كانون الأول/ديسمبر. وبمناسبة الاحتفال بهذا اليوم في المقر، وإضافة إلى عقد جلسة خاصة للجنة وأنشطة أخرى، نظمت وكالة الإغاثة (الأونروا) بالتعاون مع البعثة الدائمة للكسمبرغ لدى الأمم المتحدة وتحت رعاية اللجنة معرضا بعنوان ''الأمم المتحدة واللاجئون الفلسطينيون، بعد انقضاء ٦٠ عاما''. ورعت اللجنة أيضا حفلات موسيقية أحيتها ''فرقة مقامات'' وهي فرقة موسيقية تابعة لمعهد إدوارد سعيد الوطني للموسيقا في رام الله. ولاحظت اللجنة مع التقدير أن مراكز الأمم المتحدة للإعلام وهيئات أخرى في مدن عديدة في شتى أنحاء العالم قد احتفلت أيضا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وترِد تفاصيل عن الاحتفال في النشرة الخاصة التي أصدرتها الشعبة.

الفصل السادس

الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨/٦٤

٧٤ - واصلت إدارة شؤون الإعلام، عملا بقرار الجمعية العامة ١٨/٦٤، تنفيذ برنامجها الإعلامي الخاص بقضية فلسطين من أجل توعية المجتمع الدولي بهذه القضية، وكذلك بالحالة في الشرق الأوسط بحيث يشكل ذلك إسهاما فعالا في تهيئة مناخ يساعد على الحوار ويدعم عملية السلام.

٧٥ - وأنتجت الإدارة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما مجموعه ١٢٩ نشرة صحفية بشأن قضية فلسطين باللغتين الإنكليزية والفرنسية، بما في ذلك موجزات للاجتماعات الرسمية والمؤتمرات الصحفية، فضلا عن البيانات والنشرات الصحفية الصادرة عن الأمين العام وغيره من مسؤولي الأمم المتحدة.

٧٦ - وتغطي إذاعة الأمم المتحدة ومراكز الأمم المتحدة للأنباء بشكل منتظم قضية فلسطين باللغات الرسمية الست، فضلا عن اللغتين البرتغالية والسواحلية. وتقدم وحدة اللغة العربية تغطية شاملة لليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وتجري تغطية المقابلات، والإحاطات الإعلامية للصحفيين وجلسات الجمعية العامة ومجلس الأمن ونشرها على الموقع الشبكي لإذاعة الأمم المتحدة. وتحتوي النسخة الإنكليزية للموقع وحدها على أكثر من ٢٠٠ من التقارير الإخبارية المكرسة لهذا الموضوع.

٧٧ - ونظمت الإدارة، بالتعاون مع وزارة الخارجية في البرتغال الحلقة الدراسية الثامنة عشرة لوسائط الإعلام الدولية بشأن السلام في الشرق الأوسط، في لشبونة في يومي ٢٢ و ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠. وشارك فيها نحو ١٠٠ مشارك من البرتغال، والشرق الأوسط وأنحاء أخرى من العالم، بمن فيهم واضعو سياسات حاليون وسابقون، ومسؤولون حكوميون، وعُمد، وممثلون للمجتمع المدني وللأوساط الأكاديمية، وصحفيون. وحظيت الحلقة الدراسية بتغطية إعلامية محلية ودولية على حد سواء.

٧٨ - ونظمت الإدارة برنامجا تدريبيا لعشرة من الصحفيين الفلسطينيين الشبان، في المقر وواشنطن العاصمة وفي جنيف، وذلك في الفترة من ٢ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٩. وعزز البرنامج قدرات المشاركين كإعلاميين في مجال وسائط البث الإذاعي والتلفزيوني وشمل تدريبا لتحسين مهاراتهم في تعهد المواقع الشبكية باللغة العربية.

٧٩ - وواصلت مكتبة داغ همرشولد رقمنة الوثائق لغرض ضمها إلى مجموعة وثائق نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين.

٨٠ - وواصلت شبكة مراكز ودوائر ومكاتب الأمم المتحدة للإعلام نشر معلومات عن قضية فلسطين وتنظيم أنشطة خاصة للتوعية. وروجت مراكز الإعلام للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ووزعت على نطاق واسع رسائل الأمين العام باللغات الرسمية وبعض اللغات غير الرسمية، بما فيها الألمانية، واليونانية، واليابانية، والبولندية، والبرتغالية والتركية. ووفرت دائرة الأمم المتحدة للإعلام في فيينا ومركزا الأمم المتحدة للإعلام في أنقرة والرباط الدعم في مجال الاتصالات لاجتماعات الأمم المتحدة المعقودة تحت رعاية اللجنة.

الفصل السابع

استنتاجات اللجنة وتوصياتها

٨١ - واصلت اللجنة على مدى الفترة المشمولة بالتقرير الدعوة إلى حل قضية فلسطين التي تشكل جوهر النزاع العربي الإسرائيلي، حلا سلميا وعادلا، عن طريق إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وثمة توافق في الآراء على الصعيد الدولي بأن هذا الحل سيؤدي إلى إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، كما عرفتها الجمعية العامة، وإرساء الأمن والسلام في المنطقة. وكررت اللجنة التأكيد على أن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية الذي بدأ في عام ١٩٦٧ لا يزال يشكل العقبة الرئيسية أمام تحقيق ذلك الهدف. ونجم عن الاحتلال إقامة المستوطنات والجدار العازل، ونقل المستوطنين الإسرائيليين وضم الأراضي الفلسطينية، فضلا عن القمع العسكري للسكان الفلسطينيين المدنيين، مما يشكل انتهاكات للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وامتهانا متواصلا للكرامة الإنسانية للشعب الفلسطيني والنسيج الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني. ولا يؤدي الاحتلال، بكل ما له من عواقب، إلى إخضاع الشعب الفلسطيني فحسب، بل يضر أيضا بالنسيج الاجتماعي للمجتمع الإسرائيلي. لقد جعل الاحتلال المستمر لفترة طويلة البحث عن حل شامل، وعادل ودائم أكثر صعوبة من خلال إرساء حقائق على الأرض لا رجعة فيها تقريبا. ونتيجة لذلك، فقد معظم الفلسطينيين الثقة في العملية السياسية مع إسرائيل.

٨٢ - لقد أعربت اللجنة مرارا عن قلقها البالغ إزاء الوضع المتقلب في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وركود العملية السياسية. وقد بقيت اللجنة على موقفها الثابت المعارض لاستمرار بناء المستوطنات بصورة غير قانونية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، المقرون بتزايد عنف المستوطنين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد استمر تشييد الجدار الفاصل، مما حال دون وصول آلاف الفلسطينيين إلى أراضيهم، وعائلاتهم، ومدارسهم ومستشفياتهم وأدى إلى عزل العديد من المجتمعات المحلية في جيوب محاطة بالجدران. وتشعر اللجنة بالانزعاج بسبب إفلات إسرائيل من العقاب لتحريفها التزاماتها القانونية، على نحو ما أكدته فتوى محكمة العدل الدولية، وتناشد المجتمع الدولي أن يتخذ الإجراءات اللازمة لكفالة احترام حكم المحكمة، ولأحكام اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والامتثال لما قضت به.

٨٣ - وأثار جزع اللجنة بشكل خاص الوضع في القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك تسريع وتيرة بناء المستوطنات وتوسيعها، وهدم المنازل وإلغاء حقوق الإقامة وطرد المواطنين الفلسطينيين، والممارسات المتطرفة التي يقوم بها المستوطنون، والمخاطر التي تتعرض لها الأماكن المقدسة والتراث التاريخي في القدس. ولا تشجع البيانات السياساتية الإسرائيلية التي صدرت مؤخرا والإجراءات التي اتخذتها الحكومة المحلية في المدينة على إجراء محادثات بنَّاءة بشأن مستقبل القدس كعاصمة للدولتين. وتعيد اللجنة تأكيد موقفها القائل بأن سياسات إسرائيل الخطيرة والاستفزازية في القدس الشرقية قد تؤدي إلى إثارة ردود فعل سلبية على أرض الواقع، وفي المنطقة ومن قبل المسلمين في جميع أرجاء العالم، مما سيؤدي إلى أعمال العنف بل وإلى النزاع المسلح. إن القدس الشرقية هي جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن التوصل إلى حل تفاوضي لمسألة القدس، استنادا إلى القانون الدولي، هو أمر ضروري تماما لتسوية النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني وأمر حاسم الأهمية لتحقيق السلام الدائم في المنطقة بأسرها. مما يشجع اللجنة أن هذه الشواغل تتشاطرها على نطاق واسع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، إلى جانب البرلمانيين.

٨٤ - لقد أدانت اللجنة بشكل مستمر الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة والذي يحول دون القيام بأي أنشطة لإعادة الإعمار ويمنع وصول المساعدات الإنسانية بصورة مستمرة وتسبب فيما يقرب من انهيار الاقتصاد وتفكك النسيج الاجتماعي في غزة. ويشكل ذلك الحصار شكلا من أشد أشكال العقاب الجماعي لجميع سكان قطاع غزة. وقد نددت اللجنة أيضا بإطلاق المقاتلين الفلسطينيين الصواريخ وقذائف الهاون من قطاع غزة وأعادت مناشدتها لإطلاق سراح الجندي غيلاد شاليط. وتحث إسرائيل على فتح جميع المعابر الحدودية في قطاع غزة ليتسنى تدفق المعونات الإنسانية، واستيراد وتصدير السلع التجارية، بما فيها مواد البناء، وحركة الأفراد وفقا للقانون الإنساني الدولي، وللاتفاق المتعلق بالتنقل والمعابر المبرم في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

٨٥ - وتواصل اللجنة رصد التحقيقات الدولية ومتابعتها فيما يتعلق بالعدوان العسكري الإسرائيلي على غزة الذي شُن في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وبحادث قافلة الحرية المتجهة بحرا إلى غزة الذي وقع في أيار/مايو ٢٠١٠. وتعترف بقيمة التحقيقات الداخلية على الصعيد الوطني. ويمثل تقرير لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، التي شكلها مجلس حقوق الإنسان برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون (A/HRC/12/48)، تقصيا شاملا، ومتوازنا

وذا حجية للتوغل الإسرائيلي في غزة في ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وفي حين تدرك اللجنة قيمة الفحص الذي قامت به الحكومة الإسرائيلية مؤخرا لبعض الاتهامات المحددة، فهي تدعو إلى إجراء تحقيق شامل ذي مصداقية ومستقل في انتهاكات القانون الدولي المقترفة وتطالب باتخاذ إجراءات للمتابعة. وأحاطت اللجنة علما أيضا بتقرير اللجنة الدولية لتقصي الحقائق، التي شكلها مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان الناجمة عن الهجمات الإسرائيلية على قافلة السفن التي تحمل مساعدات إنسانية (A/HRC/15/21). وستسهم نتائج تلك التحقيقات من دون شك في تعزيز سيادة القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتطبيقهما في حالات النزاع. وتناشد اللجنة جميع الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة الوفاء بالتزاماتها وفقا للمادة ١ المشتركة، التي تفرض عليها احترام وكفالة احترام الاتفاقية في جميع الظروف.

٨٦ - وترحب اللجنة باستئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين بشأن قضايا الوضع الدائم وتلاحظ الدور الهام الذي اضطلعت به كل من الولايات المتحدة، ومصر والأردن في هذا الشأن. إن موافقة القيادة الفلسطينية على إجراء محادثات مباشرة، على الرغم من عدم امتثال إسرائيل لالتزاماتها بموجب خريطة الطريق، يدل على التزام منظمة التحرير الفلسطينية التام بالحل السلمي للنزاع وينبغي أن يُقابل بالتزام جاد من الحكومة الإسرائيلية بالحل القائم على وجود دولتين، وتعزيزه بتحسينات للوضع على أرض الواقع. وترى اللجنة أن المحادثات لا يمكن أن تحقق نجاحا ما لم تجر في مناخ تسوده الثقة وحسن النية. وفي ذلك الصدد، تضم اللجنة صوتها إلى بقية المجتمع الدولي في الإعراب عن أسفها العميق لعدم تمديد إسرائيل قرارها بوقف بناء المستوطنات، مما يثير الشكوك إزاء مواصلة المفاوضات. ومن الأهمية بمكان أن تستند المفاوضات إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومرجعيات مدريد ومبادرة السلام العربية. وتكتسي المشاركة المباشرة للشركاء الإقليميين في المفاوضات أهمية حيوية. ويشكل الدعم المتواصل من قبل المجموعة الدولي، ولا سيما من قبل اللجنة الرباعية وفرادى أعضائها، أمرا أساسيا لدفع المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية قدما بشأن جميع قضايا الوضع الدائم. وستتابع اللجنة التطورات عن كثب وستقدم الدعم البنّاء لصالح حل قضية فلسطين ونيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

٨٧ - وينبغي أن تكون المفاوضات مدعومة بعملية موازية لبناء الدولة الفلسطينية من خلال تنفيذ الخطة الاستراتيجية للسلطة الفلسطينية. وستدعم اللجنة تلك الجهود عن طريق الدعوة إلى التزام المانحين المستمر والسخي، والتأكيد على الاحتياجات الفعلية على

أرض الواقع وإتاحة الفرصة للسلطة الفلسطينية لتقديم تقييمها إلى المجتمع الدولي الأوسع نطاقا.

٨٨ - ولا تزال اللجنة تشعر بالقلق من أن الانقسامات بين الفصائل الفلسطينية تؤثر تأثيرا عميقا في طموحات الشعب الفلسطيني الوطنية المشروعة في إقامة دولته والعيش في سلام. وتدعو الجميع إلى بذل جهود حثيثة للمساعدة على التوفيق بين مواقف الفصائل استنادا إلى التوافق السائد في الآراء على وجوب التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين، مما يفضي إلى ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

٨٩ - وستواصل اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين من خلال الأنشطة الموكلة إليهما، العمل على زيادة الوعي على الصعيد الدولي بالتحديات الراهنة في إيجاد حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين. وفي هذا الصدد، تشدد اللجنة على أهمية ما تقدمه الشعبة من إسهام مفيد وبنّاء دعما لولايتها الهادفة إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف. وهي تلاحظ مع الارتياح ما يلي: (أ) مستوى الحوار والمشاركة والدعم المطرد من جانب المجتمع الدولي في سبيل تحقيق أهداف برامجها فيما يتصل، على سبيل المثال، بالمشاركة في الاجتماعات المعقودة واستخدام المواد الإعلامية المطبوعة والإلكترونية والمواد التي توفرها الشعبة؛ (ب) استمرار مشاركة أعضاء البرلمانات ومنظمات المجتمع المدني في دعم الجهود التي تبذلها اللجنة والأمم المتحدة في سبيل الوصول إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين؛ (ج) زيادة الوعي الدولي بسياسات الأمم المتحدة وأنشطتها بشأن قضية فلسطين، على النحو المشار إليه في عدد متزايد من الوثائق والمواد الإعلامية ذات الصلة بالقضية التي يطلع عليها المستخدمون على مستوى العالم من خلال المواقع الشبكية التي تتعهدها الشعبة. وترى اللجنة أيضا أن برنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية الذي تنفذه الشعبة قد أثبت فائدته، إذ يسهم بشكل مباشر في الجهود الفلسطينية لبناء القدرات. وتوصي اللجنة بقوة بمواصلة الاضطلاع بهذا النشاط الهام الذي هو جزء من الولاية، وبتعزيزه حيثما أمكن.

٩٠ - وستركز اللجنة في برنامجها للاجتماعات والمؤتمرات الدولية الذي تنفذه الشعبة في عام ٢٠١١، على توسيع نطاق الدعم الدولي لمفاوضات الوضع الدائم وعلى الإسهام في تهيئة مناخ دولي موات لإجرائها بما يقتضيه حسن النية. وتعتزم اللجنة حشد مزيد من الفحص الدقيق على المستوى الدولي للتطورات على أرض الواقع، ولا سيما وقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وإنهاء جميع السياسات

والممارسات الإسرائيلية الأخرى غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وستدعم اللجنة الحملات العالمية الرامية إلى التصدي لإفلات إسرائيل من العقاب وتعزيز مفهوم مساءلة إسرائيل عما تتخذه من إجراءات تجاه الشعب الفلسطيني. وستولي اهتماما خاصا بتسليط الضوء على محنة أكثر فئات الفلسطينيين ضعفا مثل اللاجئين الفلسطينيين، والفلسطينيين المقيمين في غزة والسجناء السياسيين الفلسطينيين. وستواصل اللجنة حشد الدعم لخطة بناء المؤسسات الفلسطينية وجميع الجهود الأخرى الرامية إلى تيسير إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة. وستتصل اللجنة بالحكومات، والبرلمانيين والمجتمع المدني وتشركها من أجل حشد الدعم للتوصل إلى حل عادل للنزاع. وتود اللجنة أن تسهم في الجهود الرامية إلى وضع حد لما يحدث على كلا الجانبين من تحريض، وأن توفر منتدى لسماع مختلف وجهات النظر والتوفيق بينها، وأن تقوم، بمساعدة المجتمع المدني، بالترويج لثقافة السلام. وسوف تولي اهتماما خاصا بإدماج وتمكين المرأة والمنظمات النسائية في هذه العملية.

٩١ - وتقدر اللجنة كثيرا مبادرات المجتمع المدني لدعم الشعب الفلسطيني. وتثني على ما يضطلع به عدد لا حصر له من النشطاء، بمن فيهم شخصيات بارزة وبرلمانيون، من أعمال تتسم بالشجاعة على صعيد الدعوة، حيث يشاركون في مظاهرات التنديد بالجدار، ومحاولات كسر الحصار المفروض على غزة ويبقون أهالي دوائرهم على علم بالواقع المر للعيش تحت الاحتلال. وتشجع اللجنة الشركاء في المجتمع المدني على العمل مع حكوماتهم الوطنية وغيرها من المؤسسات لكسب دعمها التام للأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بما فيها الأعمال التي تضطلع بها اللجنة، بشأن قضية فلسطين. وستواصل اللجنة تقييم برنامجها للتعاون مع شركائها في المجتمع المدني وستتشاور معهم بشأن سبل تعزيز مساهمتهم. وتعرب اللجنة عن تقديرها للدعم الذي تتلقاه من الأمانة العامة لتعزيز التعاون مع المجتمع المدني.

٩٢ - وتتطلع اللجنة إلى مواصلة تطوير تعاونها مع البرلمانيين ومنظماتهم الجامعة. وترى أنه تقع على عاتق البرلمانيين مسؤولية خاصة لضمان اضطلاع حكوماتهم، وفقا لالتزاماتها الدولية بجهود حثيثة لتشجيع ومساندة المساعي الهادفة إلى تحقيق الحل القائم على وجود دولتين ولضمان احترام القانون الدولي.

٩٣ - وتطلب اللجنة إلى الشعبة أن تواصل تقديم الدعم الفني ودعم الأمانة لها؛ وأن تواصل تنفيذ برنامجها المتعلق بالبحث والرصد والمنشورات وغيرها من الأنشطة الإعلامية. وينبغي للشعبة إيلاء اهتمام خاص للتطوير المستمر لبوابة "قضية فلسطين"

على شبكة الإنترنت، وأن تستكشف التكنولوجيات ووسائط الإعلام الجديدة، بما فيها شبكات المعلومات الاجتماعية التي تستخدم الإنترنت، مثل "فيسبوك" و "تويتر". كما ينبغي للشعبة أن تواصل العمل على تطوير مجموعة نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين. وينبغي للشعبة مواصلة تطوير البرنامج السنوي لتدريب موظفي السلطة الفلسطينية وإيلاء اهتمام خاص بالتوازن بين الجنسين في البرنامج، وتنظيم الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

٩٤ - وترى اللجنة أن البرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين الذي تنفذه إدارة شؤون الإعلام يشكل إسهاما مهما في تعريف وسائط الإعلام والرأي العام بالقضايا ذات الصلة. وتطلب اللجنة مواصلة البرنامج، مع توخي المرونة اللازمة، حسبما تقتضيه التطورات ذات الصلة بقضية فلسطين.

٩٥ - ورغبة من اللجنة في الإسهام في تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، ونظرا للصعوبات الكثيرة التي تواجه الشعب الفلسطيني وتكتنف عملية السلام، فإن اللجنة تهيب بجميع الدول أن تنضم إلى هذا المسعى وأن تتعاون مع اللجنة وتدعمها، وتدعو الجمعية العامة مرة أخرى إلى الاعتراف بأهمية دورها وإعادة تأكيد الولاية المنوطة بها.

251010 251010 10-57116 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق